

قرر :

مادة ١ - يضاف بند جديد إلى الجدول الوارد في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه بالنص الآتي :

٦٠ - أعمال الملاحة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

حسين الشافعي

قرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٧

بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧

بمد مدة اللجنة المؤقتة لتنظيم الإشراف على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن إلغاء القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الإشراف على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٤ يوليوسنة ١٩٥٧ بتكوين لجنة مؤقتة لتنظيم الإشراف على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية ؛

وعلى مذكرة رعاية الشباب والتربية الرياضية المؤرخة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ - تمد المدة المقررة للجنة المؤقتة المشكلة لتنظيم الإشراف على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية بمقتضى المادة الأولى من القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لإنجاز الأعمال المنصوص عنها بالمادة الثالثة من القرار المذكور ستة شهور أخرى تبدأ من ١٤ يناير سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

حسين الشافعي

قرار رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مدير مؤقت لجمعية الهلال الأحمر المصري بالقاهرة ؛

وعلى القرارين الجمهوريين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٠١٦ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض الجمعيات ذات نفع عام ؛ وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ - تمد المدة المقررة بالمادة (١) من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لتعديل نظام جمعية الهلال الأحمر المصري بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ستة أشهر أخرى ويستمر المدير المؤقت في مزاولة الاختصاصات الموكولة إليه بالقرار المشار إليه .

مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ما

حسين الشافعي

قرار رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧

بإضافة بند جديد إلى الجدول الوارد في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛